نشوء م.ت.ف. واذ فعل ذلك، فقد لجأ الى اسلوب تحليلي اجمالي شامل لم يخلُ كلياً من التبسيط او اطلاق الاحكام، الا انه نجح في اعطاء الصورة الكلية وعرض الاتجاهات والانماط الاساسية، مدعومة بتفسير مقنع لاهم العوامل والدوافع والقيود وكيفية تاثيرها على م.ت.ف. وهذا مما يميز كتاب ميلر عن كتاب هيلينا كوبان: فقد تناولت كوبان موضوعها بعمق تاريخي مفصل شرح الوقائع وبين الجانب الفلسطيني بينما حاول ميلر ان يعرض موضوعه بطريقة تضع م.ت.ف. في اطارها العربي والتاريخي العام كقوة سياسية بهدف تفسير اهم العلاقات والروابط والقوانين الجدلية. اي ان ميلر يريد ان يفسر ظاهرة معينة كي يتمكن من معالجتها والتعامل معها في الحاضر والمستقبل القريب بطريقة عملية. فهو يكتب لصانعي السياسة واصحاب القرار الذين يؤثرون في الواقع البشري، ولا يكتب تاريخاً للباحثين او المتعاطفين او الطلاب.

يتناول الفصل الثاني «حول الحركة الوطنية الفلسطينية» نشوء اسس الهوية السياسية الفلسطينية من بعد العام ١٩١٤ نتيجة تطور الصراع مع الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني. ويظهر ميلر وجود هوية حية وروابط قوية بالارض مكنت الشعب الفلسطيني من اجتياز مرحلة احتواء هويته القانونية في ١٩٤٨ـ١٩٥٠ بعد ضم الضفة الغربية الى الاردن واخضاع قطاع غزة لمصر بعد تحويل بقية الارض الى دولة جديدة اسمها اسرائيل. كما ويتتبع المؤلف تعرض الفلسطينيين الى تيارات سياسية عربية متناقضة حاولت ان تتولى تمثيل الشعب والقضية الفلسطينيين، الى ان انتقل شكل الاحتواء العربي الى انشاء منظمة ملتزمة بالنظام الاقليمي العربي استباقاً لتطور حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة.

يستعرض ميلر، باختصار، نمو حركة المقاومة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، مبيناً وجود اتجاهات متناقضة في ذلك النمو: فمن جهة تطورت التنظيمات الفدائية واكتسبت حجماً عددياً ونفوذاً شعبياً وعربياً، ومن الجهة الاخرى، دخلت في شبكة علاقات عربية معقدة كان جوهرها الصراع مع الانظمة العربية. وقد ادى ذلك، في النهاية الى الصدام مع النظام الاقليمي العربي والذي تجسد في احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وتجدر الاشارة، في هذا السياق، الى ان ميلر يذكر هذا الصراع، وما ادى إليه، ليبني الارضية للانتقال الى الآثار السياسية لذلك على سياسة م.ت.ف. في عقد السبعينات، ولا يدخل في مناقشة تناقض فكرة «الثورة» التي رفعتها ورمزت إليها م.ت.ف. آنذاك مع واقع ومتطلبات النظام الاقليمي العربي كما فعل فؤاد عجمي في كتابه «المأزق العربي»، ولا يقيم العلاقة بعمق بين الطبيعة الذاتية والوضع الداخلي للتنظيمات الفدائية وبين التطورات الخارجية كما فعلت هيلينا كوبان.

يرى ميلر ان م.ت.ف.، و (فتح) بشكل خاص، قد امضت فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ في عملية انتزاع المبادرة السياسية والصفة التمثيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين وبالضفة الغربية من الاردن. كما يرى ان ذلك انسجم مع التوجه الجديد بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ نحو اكتساب الشرعية الدولية. ويفسر، بذلك، محاولة م.ت.ف.، بقيادتها الاساسية، عدم التورط في الحرب الأهلية اللبنانية، وخاصة ان التدخل السوري ومن ثم مبادرة السادات ادياً، لاحقاً، الى تقليص هامش حرية الحركة الدبلوماسية للمنظمة. ان الثغرة في تحليل ميلر عند هذه النقطة هي اعتباره التطورات في داخل م.ت.ف.، فيما بعد ١٩٧٣، قد شكلت خياراً واحداً للاستراتيجية السياسية: اي انه لم يرَ ان التناقض في المواقف الفلسطينية وفي الخيارات المتبعة قد استمر، كما انه لم يرَ بدقة، ان ارضية الاستراتيجية الدبلوماسية للمنظمة والقاضية بالاستفادة من الموازين الدولية والاقليمية للحصول على مطالب محدودة وجدت في فترة ١٩٧١ـ١٩٧٣، اي فترة الاحباط بعد الخروج من الاردن. وتعود هذه الثغرة، الى حد ما، الى الاسلوب المبسط الذي يعتمده المؤلف والى جهل بعض الحقائق الاساسية. ومثال على ذلك الاعتقاد بان الصراع الفعلي بين م.ت.ف. وسوريا، حول الصيغة اللبنانية، قد ابتدا في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وليس عند طرح المبادرة السورية والتعديل السوري في كانون الثاني (يناير) من ذلك العام.

ينتقل ميلر في الفصل الثالث، «القيود التنظيمية: البُعد الفلسطيني»، الى دراسة اهم معالم ومزايا التنظيمات الفدائية الرئيسية. فيلاحظ اهمية دور حركة (فتح) منذ العام ١٩٦٥ في رسم السياسات وفي انتزاع المبادرة، معلقاً على الدور الهام لاستمرارية قيادة (فتح) على حالها مما عزز من مكانة (فتح) ومن قدرتها على توجيه علائقها مع التنظيمات والانظمة على حد سواء. وقد تنبه ميلر الى وجود صراع المحاور في داخل (فتح) (وذلك قبل حدوث الانشقاق) والى دور تلك الفئات في تقييد مناورة القيادة من خلال التحالف مع اطراف خارجية، كالانظمة العربية.

ثم يتناول المؤلف، بايجاز، التاريخ السياسي والتنظيمي لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، موضحاً تعرضها الى ضعف قيادي بسبب تقلص دور جورج حبش والانقسام الى عدة محاور متصارعة؛ والجبهة الديمقراطية